الكشف عن موعد إعلان نتائج التعداد السكاني الأولية والنهائية

كشفت وزارة التخطيط، اليوم الأحد، عن موعد إعلان نتائج التعداد السكاني الأولية والنهائية،فيما اشارت أن النتائج النهائية للتعداد ستعلن خلال 6 أسابيع .

وقالت الوكيل الإداري لوزارة التخطيط هناء الأسدي خلال المؤتمر الصحفي، تابعته المطلع: إن "التعداد للعراق وليس للتخطيط ولم يرَ النور منذ فترة طويلة بسبب التحديات الكبيرة، لكن رئيس الوزراء محمد شياع السوداني ووزير التخطيط أصرا على إتمام العملية".

وأضافت: "باشرنا عملية الحصر والترقيم وكانت هنالك تحديات ولكن بجهود أعضاء هيئة الإحصاء وحرصهم تمت العملية بنجاح من خلال التواصل مع المحافظين" مشيرة الى اننا " بانتظار يومي 20 و21 من هذا الشهر وهو التحدي الأكبر".

وأوضحت، أن "التعداد السكاني بفعل ما يترتب عليه وهو قاعدة معلومات لوضع خطط صحيحة ورؤى"، مبينة، أن "الخطة هي إدراج مشاريع حسب حاجة كل محافظة".

ولفتت الى، أن "موضوع التخوف من إعطاء المعلومة الصحيحة للفرق الجوالة هو غير صحيح لأنه من خلالها سيتم قياس ومعرفة متطلبات كل منطقة وطبقات المجتمع الاقتصادية، بمعنى الاستدلال على المواطنين الذين يعيشون تحت خط الفقر وساكني العشوائيات، لوضع خطط صحيحة لإدراج مشاريع تصب بمصلحتهم حتى وإن نفذت بعد 15 سنة".

ونوهت، بأن "التعداد ليس سياسياً وأن المرشحين للانتخاب يحددون على اساس التعداد لخدمة المواطنين والبيانات سيتم تحليلها من قبل مختصين ضمن الإحصائيين ويتم فرزها حسب الفقرات وبعدها تذهب الى دائرة السياسات الاقتصادية ضمن وزارة التخطيط والتي بدورها ستضع خطة مناسبة بما يتفق مع التعداد السكاني من خلال بيانات عدد الفقراء و المعاقين وعدد النازحين وأعداد المستشفيات والمدارس والمراكز التعليمية بالإضافة لذوي الاحتياجات الخاصة لغرض إدراج مشاريع تنسجم مع حاجة السكان مع ربط القطاع الخاص بالتعداد كونه شريكاً مع الدولة و يشمل المستثمرين والمقاولين".

وبشأن الاجهزة المستخدمة في عملية التعداد السكاني، أكدت الأسدي، أنه "حسب توجيهات نائب رئيس الوزراء ووزير التخطيط وضمن الضوابط العامة والتي هي تعليمات تنفيذ العقود تقدمت عدة شركات اضافة الى الشركة الاستشارية التي تقيم الشركات الافضل وتم التعاقد معها، والى الان لا يوجد أي تلكؤ من قبل تلك الشركات، وكانت خير معين رغم انها مقابل مردود مادي، بالإضافة الى بنك الإسكان الذي وفر استشارياً خاصاً ضمن هيئة الإحصاء".

وحول الرعاية الاجتماعية، نوهت الأسدي الى أنه "ليس في غايتنا قطع الرواتب عن أي شخص، وإنما نريد معرفة مستوى الفقر في العراق وصل الى أي درجة وأعداد الخريجين والعاطلين عن العمل".